

المؤتمر السنوي الحادي عشر

رؤى إستراتيجية: فلسطين 2022

التحوّلات المحلية والإقليمية والدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

التقرير الإستراتيجي

التحوّلات المحليّة والإقليميّة والدوليّة

وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

(مسودة أولية للنقاش، غير قابلة للنشر أو الاقتباس)

لجنة السياسات في مركز مسارات

إعداد

هاني المصري

تشرين الثاني / نوفمبر 2022

قائمة المحتويات

مقدمة

أولاً: على الصعيد الدولي

- الحرب الأوكرانية: مفاوضات وتسوية متوازنة أم حرب؟
- سيناريوهات الحرب
- قضية تايوان
- المعايير المزدوجة ما بين فلسطين وأوكرانيا
- تأثير الحرب في ملفات دولية أخرى

ثانياً: على الصعيدين العربي والإقليمي

- اتفاق ترسيم الحدود المائئة ... بداية مرحلة جديدة
- سوريا: عودة بطيئة جداً للعب دورها السابق
- تغيير في التحالفات الأميركية الخليجية أم مجرد تنويع التحالفات
- السيولة وتنويع العلاقات سمتان تميزان العلاقات الدولية

ثالثاً: على الصعيد الإسرائيلي

- أسباب التحولات في إسرائيل

رابعاً: على الصعيد الفلسطيني

- السلطة بين الانهيار والحل والتغيير
- سياسة القيادة الرسمية: إستراتيجية التدويل وتنسيق أمني وتلويح بالمقاومة الشعبية
- تصعيد المقاومة
- ظاهرة الكتائب ليست فصيلاً جديداً ولا بديلاً
- أسباب عدم تحوّل الموجات والهبات إلى انتفاضة شاملة
- حركة فتح والمؤتمر الثامن والخلافة
- حركة حماس والتذبذب بين المشاركة والمغالبة
- هل يتجاوز اليسار المأزق؟
- الوحدة الوطنية الغائب الأكبر

خاتمة

مقدمة

يركز هذا التقرير على عرض أبرز التحوّلات التي شهدتها هذا العام على مختلف الأصعدة الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والإقليمية والدولية، وتأثيراتها في القضية الفلسطينية، ومحاولة استشراف آفاقها المستقبلية، وما العمل لتوظيفها بأفضل صورة من أجل تقليل الأضرار والخسائر، والتصدي للتحديات والمخاطر، وإحباط المخططات التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وتعزيز الصمود، والحفاظ على ما تبقى من المكاسب وعلى الوجود الشعبي الفلسطيني على أرض الوطن، وإبقاء القضية حية. فالقضية الفلسطينية لا تزال تمر بمرحلة دفاع إستراتيجي ينطبق عليها ويناسبها العمل وفق "درء المفاسد أولى من جلب المنافع".

يتناول التقرير استمرار المأزق الوطني الفلسطيني وتفاقمه، ويقدم توصيات من شأنها المساهمة - إذا تم الأخذ بها - في استنهاض الحالة الوطنية والشعبية من أجل تجاوز هذا المأزق، من خلال التوقف أمام واقع منظمة التحرير والسلطة والفصائل الفلسطينية والحراكات الاجتماعية والشعبية، والتحديات أمام مختلف التجمعات الفلسطينية.

ويعطي التقرير أهمية خاصة للحرب الأوكرانية وتداعياتها، وما تشهده المنطقة العربية والإقليم من متغيرات، وسيولة، وتحركات، تعيد رسم خريطة العلاقات والمصالح بين الدول والمحاور المختلفة. وتشهد مواصلة استمرار انهيار النظام العالمي القديم وتقدم نظام عالمي جديد تعددي.

أولاً: على الصعيد الدولي

الحرب الأوكرانية: مفاوضات وتسوية متوازنة أم حرب؟

أبرز ما شهده هذا العام اندلاع الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على العالم كله، بما في ذلك على القضية الفلسطينية، فهي مستمرة منذ شهر شباط/فبراير 2022، ومفتوحة على سيناريوهات عدة، بما فيها سيناريو التوصل إلى تسوية لا يوجد فيها منتصر ولا مهزوم بشكل واضح.

لم يكن اندلاع الحرب حدثًا مفاجئًا، ولا يرجع أساسًا ولا فقط إلى رغبة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في استعادة الماضي الإمبراطوري السوفييتي أو القيصري، كما يروج الغرب وأطراف حلف الناتو، وإنما يرجع كذلك، وإلى حد كبير، إلى رد فعل متوقع على "الحرب" التي تواصل الولايات المتحدة الأميركية وحلف الناتو شنّها على روسيا الاتحادية منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي؛ بهدف إبقاء هيمنتها على العالم، سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وتكريسها عبر دفع نظام الرئيس فولوديمير زيلينسكي إلى خوض حرب بالوكالة، ملقيًا بعرض الحائط باتفاقية مينسك، ورافضًا كل الحلول والمبادرات المقترحة للتوصل إلى حل سياسي، وآخرها المبادرة الألمانية قبل يومين من اندلاع الحرب. فلا يمكن تجاهل أن روسيا حرّكتها الخوف من تهديد أمنها بإحكام الطوق والحصار حولها بضم المزيد من الدول المجاورة لها إلى الناتو، ومن أن يصل التفكك إلى داخلها أكثر ما كانت تطمح إلى استعادة مجدها وماضيها التليد، وأن تستعيد دورها بوصفها قوة عظمى بدلًا من محاولة حشرها في حدود دولة إقليمية لا أكثر.

وعلى الرغم من هذا وذاك، فهو لا يبرر تمامًا اللجوء إلى القوة العسكرية وبهذا الشكل، والسعي إلى احتلال أقسام من بلد آخر، فالاحتلال لأي جزء مرفوض مهما كانت مبرراته

ودوافعه، والشعب الفلسطيني المحتلة بلاده لا يمكن أن يؤيد أي احتلال، على الرغم من أنه لا يمكن أن يتجاهل أن روسيا تقف إلى جانب حقوقه وتدعم نضاله ومؤسساته؛ لذلك فإن الخطاب الحيادي الذي ميّز الموقف الرسمي الفلسطيني ومواقف عدد من الفصائل الفلسطينية هو المناسب، من دون المساس بالصدقة الفلسطينية الروسية، وهو يساعد على التسمك بالصدقة الروسية الفلسطينية وتطويرها.

وحتى تكون الأمور في سياقها التاريخي، لا بد من الإشارة إلى أن الصراع الدائر على قيادة العالم الآن لا يدور بين أنظمة أيديولوجية وسياسية واقتصادية مختلفة كلية كما كان أيام الحرب الباردة؛ حيث كان الصراع بين نظامين رأسمالي واشتراكي، أما الآن فبين دول تتبع كلها النظام الرأسمالي بصيغ مختلفة، منها من ينتمي إلى الغرب والدول الاستعمارية، التي تسعى جاهدة، خصوصًا الولايات المتحدة، إلى إبقاء هيمنتها على النظام الدولي، ومنها دول رأسمالية شرقية تحاول أن تأخذ مكانها ودورها في النظام الدولي عن طريق محاولة تغيير هذا النظام لصالح نظام تعددي عادل أو أقل ظلمًا.

ويتمحور الصراع بين الأنظمة الغربية بقيادة الولايات المتحدة التي تحاول منع انهيار سيطرتها وهيمنتها على النظام العالمي، وسط وبعد تكاثر المؤشرات على ولادة عالم جديد متعدد الأقطاب، أبرز معالمه صعود الصين، وتقدمها في مختلف المجالات، لدرجة أنها باتت تقف رأسًا لرأس مع الولايات المتحدة في معظم المجالات، وما هي إلا سنوات قليلة، وفق تقديرات مؤسسات بحثية ومالية واقتصادية أميركية وغربية، وستلحق الصين بالولايات المتحدة، وربما تتفوق عليها.

وهنا من المفيد الإشارة إلى أن الصين رأسمالية تقودها الدولة وتأخذ شكل الاقتصاد الاشتراكي، وتعتمد الديمقراطية المقيدة، ولم يكن لها ماضٍ استعماري، بل عانت من الاستعمار طوال آلاف السنين، ووقفت إلى جانب الشعوب المقهورة والنامية التي سعت إلى ممارسة حقها في تقرير المصير. وشهد العالم في السنوات الأخيرة تزايد دور روسيا،

خصوصًا السياسي والعسكري، كما ظهر في استعادة جزيرة القرم، وكما يجري حاليًا في أوكرانيا، وكذلك الدور الروسي في سوريا وليبيا ... إلخ.

ولا يعني تراجع الصراع الأيديولوجي وتقدم المصلحة على أي شيء في تنظيم العلاقات الدولية أنه لا توجد فروق بين المعسكر الغربي المهيمن والمتراجع دوره عالميًا والمعسكر الشرقي الصاعد، بل إن المعسكر الغربي تتحكم فيه دول استعمارية بنت مجدها على الاستعمار واستغلال العالم، وهي التي تهيمن عليه، خصوصًا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي؛ حيث انفردت الولايات المتحدة، ومن ورائها الدول الغربية، في السيطرة على العالم؛ مستخدمة كل شيء، بما في ذلك الحروب والانقلابات؛ حيث شجعت الحروب الأهلية، وقامت باستغلال خيرات الشعوب ومواردهم وطاقاتهم، واستخدمت الدفاع عن القيم الإنسانية وعن حقوق الإنسان والديمقراطية بوصفها أداة لخدمة الإستراتيجية الأميركية الغربية، وليس بما هو مبدأ أساسي لا يمكن التلاعب فيه، بينما كانت الصين وروسيا والهند، على الرغم من كل الملاحظات على أنظمتها وأدائها، خصوصًا لجهة خصائص الديمقراطية المتجسدة فيها، وما يعطيها شرعية وقوعها مع بقية العالم تحت الهيمنة الاستعمارية، والمطلوب منها تقديم نماذج مختلفة في العلاقات بين الدول، فمن مصلحتها وضع حد لهذه الهيمنة.

وفي كل الأحوال، من مصلحة دول العالم الثالث أن يستبدل نظام القطب الواحد بنظام متعدد الأقطاب؛ لأن هذا يعطيها هوامش للعب دور أكبر، والاستفادة من التناقضات التي يتيحها الصراع والتنافس بين قوى عالمية متعددة.

إن انهيار النظام العالمي الجديد، وتقدم نظام تعددي أمر ضروري؛ لأن هذا النظام الذي يخدم الدول القوية والمهيمنة ويستضعف الدول النامية ويتحكم في العالم من خلال الشركات الكبرى متعددة الجنسية عابرة للقارات، عدد قليل من الأفراد يستحوذون على نسبة كبيرة في الاقتصاد العالمي. في الوقت الذي يموت فيه الفقراء في كل يوم، وتتواصل

عمليات الاستغلال للطبقات الفقيرة، والدول النامية، وتتفاقم الأزمات المختلفة المتعلقة بالتغذية بالطاقة والتغذية والمناخ والأوبئة بصورة تجعل هذا العالم ليس آمنًا رغم توفر كل الإمكانيات لجعله عالمًا مختلفًا.

سيناريوهات الحرب

تتجه الأمور نحو سيناريوهات عدة، أبرزها التوصل إلى تسوية متوازنة لا تحقق روسيا فيها كل أهدافها ولا تخرج من الحرب مهزومة بلا حمص؛ حيث يمكن أن تحتفظ روسيا بجزيرة القرم، وتلتزم أوكرانيا بعدم الانضمام إلى الناتو، مقابل انسحاب القوات الروسية من الأقاليم التي ضمتها وفيها أقلية روسيا، مقابل تمتعها بالحكم الذاتي.

وحتى ندرك قوة هذا السيناريو علينا أن نرى التحول في الموقف الأميركي الذي أخذ يدعو إلى المفاوضات، وأن أداء الجيش الروسي جاء أقل من المتوقع؛ حيث لم يتمكن من احتلال كييف وخسر العديد من المواقع التي كان قد احتلها وقدم خسائر كبيرة، بينما أداء الجيش الأوكراني ووقوف الغرب كله معه موحدًا على الرغم من الخلافات بزعماء الولايات المتحدة كان أكثر من المتوقع.

إن الوقائع في الميدان حتى الآن هي التي تعطي مؤشرات على النتيجة المحتملة إذا جرت مفاوضات، وتعكس نفسها على المفاوضات إذا جرت، وتدفع إلى التفاوض، هذا إذا تحقق سيناريو المفاوضات والبحث عن التسوية كما يظهر في التحول الأميركي بهذا الاتجاه وفي نتائج القمة الصينية الأميركية على هامش اجتماع دول العشرين في إندونيسيا، والتي أعرب فيها الرئيسان الأميركي والصيني عن حرصهما على التهدئة، وعلى منافسة لا صراع (وهذا مخالف للواقع؛ لأن ما يجري صراع وليس منافسة)، وكذلك حرصهما على الارتباطات المتبادلة، لا تدفع إلى تفاقم الأمور كليًا، فنوع وحجم العلاقات والارتباطات بين أميركا

والصين لا تجعل من الصراع المفتوح أمرًا محمود العواقب لكليهما، لقد أجلت القمة الصدام وخففت من حدة التوتر، حيث قال بايدن لا عودة للحرب الباردة وتنافس لا صراع وجاء في البيان الصيني عن القمة أن بكين لا تسعى لتحدي الولايات المتحدة ولا إلى تغيير النظام العالمي.

قضية تايوان

تبقى قضية تايوان قضية مشتعلة وقابلة لدفع الأمور إلى الصدام، بعد أن أكد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022، والرئيس الصيني أثناء لقائه بالرئيس الأميركي في قمة العشرين التي عقدت في إندونيسيا مؤخرًا، على التمسك بصينية تايوان، وإنهاء وضعها الحالي سلمًا أو حربًا، ولن يكون حبل الوقت طويلًا إلى الأبد لحسمها، مع أن المسألة لن تكون على الأغلب مطروحة في هذا العام، أو الذي يليه، خصوصًا في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي، بما يشمل الاقتصاد الصيني لأول مرة منذ فترة طويلة. وهناك مؤشرات وتقديرات تفيد بأن العام 2027 هو العام الذي يمكن أن يكون حاسمًا، خصوصًا أنه يصادف انتهاء الفترة الرئاسية الثالثة للرئيس الصيني الذي عزز موقفه في مؤتمر الحزب في وجه التيارات الأخرى.

أما دول أوروبا فهي تواقفة إلى وقف الحرب في أوكرانيا، والتوصل إلى تسوية، وهي انجرت وراء ما تريده واشنطن أكثر مما ينسجم مع مصلحتها. فأوروبا أكثر المتضررين من هذه الحرب، وأميركا من أقل المتضررين، فهي رفعت أسعار الطاقة لديها مستفيدة مما يحدث، وهذا يمكن أن ينعكس في المستقبل المتوسط والبعيد على تغير الموقع والموقف الأوروبي على الأقل بالنسبة إلى بلدان مثل ألمانيا وفرنسا التي دفعت ثمن الحماية الأميركية والانطواء في مظلة حلف تتمتع فيه دولة بالتفوق على حساب بقية أعضاء الحلف.

المعايير المزدوجة ما بين فلسطين وأوكرانيا

من أبرز التداعيات التي خلفتها الحرب الأوكرانية تقدم أولوية هذه الحرب وتداعياتها على أجندة الاهتمامات العالمية، مع ظهور المعايير المزدوجة بشكل صارخ بالتعامل مع احتلال فلسطين وسعي روسيا لاحتلال أجزاء من أوكرانيا، فخلال أيام وأسابيع وأشهر قليلة تم تفعيل كل المؤسسات والوكالات الدولية التي لا تخضع لحق الفيتو، وتقديم عشرات المليارات من المساعدات العسكرية والاقتصادية، وإيواء ملايين اللاجئين وتقديم أحسن معاملة لهم، وهذا أمر ساهم في تهميش القضية الفلسطينية، عبر دفعها إلى الخلف من ضمن الاهتمامات الدولية، ولكن يمكن للفلسطينيين استغلاله شرط ألا ينحازوا إلى جانب طرف من الأطراف مع ميلهم إلى تفهم الأسباب والدوافع الروسية. وهذا يمكن أن يوظفه الفلسطينيون لصالحهم من أجل العمل على تطبيق معايير عادلة واحدة إزاء الغزو الخارجي واحتلال الدول وارتكاب كل أنواع الجرائم ضد الإنسانية.

يتوقف الكثير من المسائل على نتيجة الحرب الدائرة في أوكرانيا في ضوء السيناريوهات الواردة أعلاه، بما فيها معالم النظام الجديد الذي يمكن أن تسرع الحرب بولادته إن لم تكن قد سرعت فعلا في حدوث ذلك، فكما هو واضح بعد تسعة أشهر على اندلاع الحرب لن يكون فيها على الأغلب منتصر ولا مهزوم كلية، ذلك أنه لا يمكن إلحاق هزيمة كاملة بدولة نووية مثل روسيا، خصوصًا بعدما لوحث الأخيرة مرات عدة بإمكانية استخدام السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

كما لا يمكن للصين أن تسمح بهزيمة روسيا لأن أحد استهدافات الحرب محاصرة الصين والحد من تقدمها لأنها التحدي الأساسي لهيمنة الولايات المتحدة، من خلال إضعاف روسيا بعدما تنامت العلاقات الصينية الروسية بشكل كبير يقترب من التحالف، وإن لم تصل إليه كما يظهر في الموقف الصيني الحذر من الحرب الأوكرانية، فلم تؤيد بكين الحرب الروسية، ولكنها تفهمتها ولم تعارضها ولم توافق على العقوبات التي تنفذ ضد روسيا، بل قامت

بشراء المزيد من البضائع الروسية، وخصوصًا الغاز والبتترول. كما أن الولايات المتحدة وبعد أن عادت لقيادة المعسكر الغربي كله مستغلة الحرب الأوكرانية (ولخوف أوروبا من تداعياتها وحاجتها إلى الدعم الأميركي) لن تسمح بهزيمة ساحقة لأوكرانيا.

تأثير الحرب في ملفات دولية أخرى

من دون شك، أثرت الحرب الأوكرانية في ملفات دولية وإقليمية أخرى، مثل الطاقة والغذاء والمناخ والعسكرة ونظام العولمة، التي لا يمكن التخلص منها كما ظهر في بداية الحرب، ولكنها ستأخذ أشكالًا جديدة. فالاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم، خصوصًا الصين والولايات المتحدة (حجم التبادل الصيني مع أميركا ودول غربية متحالفة معها يصل إلى 2.5 تريليون دولار سنويًا)، لا يزال يحول دون تغيير حاسم. وكما ظهر في بروز النزعات القومية والحمائية وتشجيع بروز التكتلات الإقليمية والدولية الكبيرة المتنافسة. وأكثر ما أظهرته أن هناك نظامًا دوليًا جديدًا، ولكن يتقدم بصعوبة وببطء وليس باتجاه واحد دائمًا إلى الأمام. فالنظام القديم لا يزال قويًا، والجديد لم يبلغ القوة الكافية لتغييره بشكل حاسم مع أن هناك نوعًا من التعددية القطبية تحكم العالم أكثر وأكثر. وعلينا أن نلاحظ أن دور الدول المختلفة فيها ليس متساويًا، فلا تزال القوة الأميركية المتراجعة هي الأولى، ولكن ليس إلى أمد بعيد.

تبدو إسرائيل تبدو، في ظل تقدمها في مجالات إنتاج الطاقة وتكنولوجيا السلاح، في وضع أفضل لاستثمار بعض هذه الأزمات، وبخاصة في مجال الطاقة، لصالح توسيع إنتاجها وصادراتها من الغاز، وتوظيف علاقاتها الإقليمية مع بلدان مثل اليونان وقبرص ومصر والإمارات، وتحسين العلاقات مع تركيا، واتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، من أجل فتح خطوط نقل الطاقة إلى أوروبا، بل والحديث عن خطة لشق قناة منافسة لقناة السويس

بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، فضلا عن تصدير السلاح وتشجيع هجرة اليهود في كل من أوكرانيا وروسيا إلى إسرائيل... إلخ.

خلاصة

إن فلسطين حتى تستثمر الأزمات الدولية لصالحها سياسيًا، أو تقلل أضرارها عليها، عليها عدم الانحياز الكامل لدولة أو لمحور، وإنما تقترب من اللاعبين المختلفين بقدر اقترابهم من الملفات المختلفة، وبقدر تقاطعها مع المصالح الفلسطينية. ولا يمكن تجاهل أهمية تبني سياسات فلسطينية تعزز الأمن الاقتصادي والغذائي والمائي، وتوفر مقومات صمود المجتمع الفلسطيني في مواجهة الصدمات التي قد تترتب على الأزمات الدولية المحتملة في مجالات الطاقة والغذاء حسب سيناريوهات الحرب في أوكرانيا، وكذلك بلورة سياسات لحراك قانوني وديبلوماسي إقليمي ودولي للدفاع عن الحقوق الفلسطينية، لا سيما فيما يتعلق بالحدود الاقتصادية المائية، وغاز البحر الأبيض المتوسط، ومواجهة أي مساس بالحقوق والموارد الفلسطينية في ضوء سعي إسرائيل لنسج علاقات إقليمية تخدم سياساتها في مجالات النفط والغاز والماء والكهرباء.

ثانيًا: على الصعيدين العربي والإقليمي

أبرز ما حصل على هذا الصعيد هو استمرار المراوحة حول التوصل إلى اتفاق نووي جديد بين إيران والدول المتفاوضة معها؛ حيث لا تزال الصورة يكتنفها الغموض حول مصير المفاوضات رغم الحاجة الدولية الملحة للاتفاق للتخفيف من أزمة الطاقة وتقليل حدة التوتر في عدة ملفات في المنطقة، خصوصًا فيما يخص الصراع الإسرائيلي الإيراني السوري و"البناني"، ولو حظ أن الموقف الإسرائيلي فاعلًا في هذا الملف، وما زال معارضًا للاتفاق بصيغته القديمة المتجددة، على الرغم من حرص الحكومة الإسرائيلية على إبقاء الخلاف مع الولايات المتحدة مسيطرًا عليه وليس كما كان إبان إدارة أوباما وحكومة نتنياهو، خصوصًا في ظل استجابة الإدارة الأميركية الحالية لبعض المطالب الإسرائيلية حول عدم سحب الحرس الثوري من قائمة الإرهاب والأخذ بالمعلومات الإسرائيلية حول نشاطات إيرانية خارج معرفة وكالة الطاقة الذرية؛ ما أضاف عائقًا جديدًا أمام التوصل إلى اتفاق، وإلى درجة طرحت واشنطن تسوية جزئية رفضتها طهران، ورغم الخلاف الأميركي الإسرائيلي على شروط الاتفاق النووي، إلا أن إدارة بايدن جددت التعهد الأميركي بمنع حصول إيران على السلاح النووي، وهذا لم يمنع إيران من توسيع تخصيب اليورانيوم لدرجة 60.

على المستوى العربي، وعلى الرغم من الاختراقات الإسرائيلية في مجال تطبيع علاقاتها مع عدد من الدول العربية، وخاصة في منطقة الخليج، فإنها لم تتمكن من توظيف ذلك لإحداث تغيير جوهري في علاقات هذه الدول مع إيران، حيث ازداد التوتر في العلاقات ولكن مع استمرار قنوات الاتصال والحوار قائمة بين طهران ودول الخليج، ولم تنجح حتى اليوم المحاولات الأميركية الإسرائيلية لبناء "ناتو إقليمي" تتصدره إسرائيل في مواجهة إيران، من دون التقليل من خطر تنامي التعاون الاقتصادي والتجاري والعسكري والاستخباري بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

اتفاق ترسيم الحدود المائية بداية مرحلة جديدة

على الرغم من استمرار المراوحة في الملف النووي الإيراني، تم التوصل إلى اتفاق لبناني إسرائيلي على ترسيم الحدود المائية؛ ما يعكس حرص مختلف الأطراف على عدم الانجرار إلى حرب لا يريدونها أحد، لا سيما لبنان. هذا الاتفاق المتوازن الذي فتح طريق التسويات، وأبعد خطر الحرب من دون أن يغلق أبوابها، لم يكن ممكنًا لولا الحرب الأوكرانية وتداعياتها، وحاجة الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا إلى الاتفاق لتهدئة الموقف المتوتر في المنطقة، وعدم دفعه إلى حرب جديدة، ولتخفيف أزمة الطاقة. وكذلك لولا سلاح حزب الله وتلويحه بمنع استخراج إسرائيل للغاز والنفط بالقوة إذا لم يحصل لبنان على حقوقه لم يكن الترسيم ممكنًا.

سوريا عودة بطيئة جدًا للعب دورها السابق

استمرت المعركة بين الحروب في سوريا، وأبرز ما يميزها تنفيذ القوات الإسرائيلية غارات على مواقع في سوريا، وتنفيذ عمليات مختلفة حتى داخل إيران، وقيام إيران مباشرة أو عبر حلفائها بالرد في سوريا والعراق وبحر عُمان وغيرها، ولكن ليس بنفس الحجم والاستهداف؛ ما يعكس الحرص الإيراني على عدم الانجرار لحرب في غير أوانها وربما لا حاجة إليها، فضلًا عن الانفتاح العربي والتدريجي، وخاصة من دول الخليج، على استعادة العلاقات مع سوريا. كما وصل الأمر فلسطينيًا إلى الانقلاب في موقف حركة حماس باتجاه استعادة علاقاتها مع سوريا.

إن عودة سوريا للعب دورها السابق والطبيعي مرجحة في الفترة القادمة، ولكن ضمن مسار صعب وبطيء، في محاولة للتحكم في السياسة السورية من قبل الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، ومن ورائهما إسرائيل.

تغير في التحالفات الأميركية الخليجية أم مجرد تنويع التحالفات؟

لا يمكن إغفال أن تداعيات الحرب الأوكرانية واستمرار وزيادة المؤشرات على ظهور نظام عالمي جديد تعددي، سمح بهوامش مستقلة للدول والتكتلات المختلفة من أجل إعادة تموضعها على خريطة العالم، كما لاحظنا بعودة بايدن من جولته إلى المنطقة، وتحديدًا من زيارته إلى السعودية بخفي حنين. فلم تر النور الأفكار عن تشكيل حلف ناتو جديد، ولم تستجب السعودية ودول النفط العربية للدعوات الأميركية بزيادة إنتاج النفط بل قامت في إطار أوبك بلس بتخفيض الإنتاج بمليوني برميل نפט يوميًا، ومضت في موقفها باتخاذ موقف حيادي من الحرب الأوكرانية، وتنويع علاقاتها وتسليحها؛ حيث استمرت علاقاتها مع روسيا وتوطدت وزادت علاقاتها مع الصين.

يؤكد ما سبق أن سطوة الهيمنة الأميركية والغربية لم تعد كما كانت، وإنما هناك تراجع واضح فيها دون الاستنتاج كما يذهب البعض بأن دول الخليج ستغير أو غيرت تحالفها التاريخي مع الولايات المتحدة، بل لم تعد ترى أنه يمنع عقد علاقات وتحالفات جديدة، والتطور السلبي هو استمرار العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل التي أخذت أبعادًا أكبر من التطبيع إلى التحالف، على الرغم من تغير الموقف الخليجي من إيران، ومن اتضح أن العلاقات مع إسرائيل لا توفر مظلة حماية ولا منافع متبادلة، وإنما منافع كبرى لطرف وصغرى، وخصوصًا أمنية وتكنولوجية وتسليحية، لطرف آخر واستخدام هذه العلاقات للمضي في تطبيق المخططات الرامية لتصفية القضية الفلسطينية من مختلف أبعادها وفرض الحل الإسرائيلي عبر وإقامة "إسرائيل الكبرى".

وعقدت القمة العربية "قمة لم الشمل" في الجزائر ورغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر لتكون قمة لم الشمل العربي إلا أنها لم تحقق الهدف فبقيت سوريا خارج جامعة الدول العربية استجابة للسياسة الأميركية والغربية في الاستمرار بالحصار عليها رغم ثقب متزايدة في هذا الحصار، وبقيت مبادرة السلام العربية مجرد وثيقة لا تلزم الدول العربية،

ورغم محاولة لم الشمل الفلسطيني بقي إعلان الجزائر للمصالحة الفلسطينية حبرًا على ورق على الأقل حتى كتابة هذه السطور.

السيولة وتنوع العلاقات سمتان تميزان العلاقات الدولية

السيولة وتنوع العلاقات ما يميز العلاقات الدولية في الفترة الراهنة؛ حيث نجد تعاونًا بين بلدين وأكثر في ملف وتنافس وصراع حول ملف آخر، فلم يعد الانقسام على أساس أيديولوجي، فهناك قضايا لا تداخل فيها وهناك تكامل واعتماد متبادل في قضايا أخرى؛ ما يجعل أحدًا قادرًا على الاستغناء عن الآخرين، على الرغم من تفاوت الحاجات والقدرات وإمكانية الاستقلال من بلد إلى آخر. فهناك من يعتمد بشكل كبير ومرتهن للآخرين، وهناك من يعطي ويأخذ بما يتناسب مع وضعه وقوته السياسية والاقتصادية والعسكرية، مع العلم أن التكنولوجيا باتت العنصر الأهم بتقدم أو تأخر البلدان والأمم.

وللتدليل على حجم السيولة والتحويلات التي تجري في الإقليم والعالم، وتقدم المصلحة على أي شيء آخر. نقدم مثلًا إيران التي تقف مع أرمينيا المسيحية ضد أذربيجان الشيعية، وتعطي المسيّرات لروسيا، وتنفي ذلك كليًا في الوقت نفسه، وتركيا فتحت صفحة جديدة تقريبا مع كل أعدائها وخصومها وتضع قدمًا هنا وقدمًا هناك، فأعدت العلاقات مع إسرائيل، وتقيم علاقات مع "حماس"، وتحسنت علاقاتها بدول الخليج ومصر، ولا يزال الصراع بينهم في ليبيا، والإمارات طبعت علاقاتها مع إسرائيل إلى حد التحالف ولكن هذا لم يمنع تطبيع علاقاتها مع النظام السوري، وهكذا بالنسبة إلى مختلف البلدان التي تتعاون في ملف أو ملفات وتتنافس وتتصارع في ملفات أخرى.

خلاصة

إن المنطقة والإقليم والعالم مقبلون على حروب يمكن أن تصل إلى حرب كبرى، أو إلى تسوية كبرى، أو إلى تسويات لبعض الملفات وحروب على ملفات أخرى، وهذا يتوقف على مصير الحرب الأوكرانية، وهل ستتوصل إلى تسوية، أم ستستمر وتتدهور إلى مستويات أخطر؛ حيث هناك ملفات ساخنة في العالم والمنطقة، خصوصًا بعد فوز اليمين القومي والديني المتطرف في إسرائيل، فالجبهة الفلسطينية الإسرائيلية مفتوحة على التصعيد، وكذلك بين إيران وإسرائيل، وإيران والعراق وتركيا، التي هددت الأخيرة بشن حرب برية لتحقيق إقامة الحزام الآمن على طول الحدود التركية مع سوريا والعراق، وفي ليبيا واليمن وبين المغرب والجزائر على خلفية الصراع على الصحراء.

ثالثاً: على الصعيد الإسرائيلي

تبدو إسرائيل في ضوء انتخابات الكنيست الأخيرة وكأنها تخطت الأزمة السياسية التي عانت منها في السنوات الماضية وأدت إلى إجراء خمسة انتخابات خلال أقل من أربع سنوات، وهذه الأزمة طارئة ولم تكن عميقة ولا تعكس خلافاً جوهرياً بين الأحزاب الإسرائيلية على البرامج التي تتعلق بالموضوع الفلسطيني، بل كان عنوانها الأبرز الخلاف على شخصية نتنياهو؛ إذ تحولت إسرائيل منذ الانقلاب النوعي التاريخي المتمثل في انتصار الليكود في الانتخابات الإسرائيلية العام 1977، ومنذ ذلك التاريخ وإسرائيل تسير نحو اليمين ما عدا سنوات قليلة، لدرجة أن التنافس بات بين اليمين العلماني الليبرالي واليمين القومي واليمين الديني أي بين اليمين المتطرف واليمين الأكثر تطرفاً، وهذا ظهر جلياً في أن حزب اليسار الصهيوني الوحيد الذي يمثله ميرتس لم يتجاوز نسبة الحسم، وحزب الوسط (العمل) الذي أسس إسرائيل وحكمها حتى فوز الليكود لم يستطع أن يتجاوز نسبة الحسم إلا بصعوبة؛ حيث أصبحت الأحزاب العربية هي الأحزاب التي تمثل اليسار في الخارطة السياسية في إسرائيل.

وظهر أثناء الأزمة السياسية الإسرائيلية وهم التأثير في المؤسسة الرسمية الإسرائيلية من قبل الأحزاب العربية؛ إذ تبنت القائمة الموحدة هذه السياسة، وذهبت بها إلى نهاية الشوط والانخراط في حكومة نفتالي بينيت/يائير لابيد، على الرغم من برنامجها العدواني الاستيطاني التوسعي، كما تبنت الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير نظرية التأثير من خلال التوصية على الحكومة لصالح أحزاب صهيونية من دون الانخراط فيها.

ومن المفترض أن هذه السياسة وصلت إلى نهايتها؛ لأن اليمين المتطرف بمقدوره أن يشكل الحكومة من دون الحاجة إلى الأحزاب العربية، وحتى يترسخ ذلك لا بد من بلورة

مشروع سياسي في الداخل يسعى أساسًا إلى تنظيم الفلسطينيين للدفاع عن حقوقهم الوطنية والمدنية من دون التخلي عن الهوية الوطنية؛ حيث يكون التركيز على النضال من خارج الكنيست؛ حيث يستخدم العمل البرلماني لخدمة المصالح الوطنية والمدنية وليس لخدمة أفراد أو جماعات أو أحزاب. والتأثير الأكبر حتى على المصالح المعيشية من خلال العمل الجماعي.

أسباب التحوّلات في إسرائيل

حتى ندرك أسباب التحوّلات في إسرائيل، يجب أن نعيد الأمور إلى جذورها النابعة من أن إسرائيل تجسد مشروع الحركة الصهيونية الاستعماري العنصري الذي هو في تكوينه وطبيعته الأساسية متطرف بمختلف أطرافه، اليمين واليسار والوسط؛ لأنه قام على حساب شعب آخر. وفي هذا السياق، قام اليسار والوسط بتقليد اليمين بدلًا من التمسك ببرامجهم الخاصة؛ ما جعل الناخب الإسرائيلي ينتخب بصورة أكبر اليمين الأصلي وليس من يقلده. ولا يعتبر اكتمال انتصار المشروع الصهيوني إلا باستكمال طرد هذا الشعب وطمس حقوقه وهويته الوطنية، والاستمرار في القيام بدوره الوظيفي في المنطقة كشرطي وامتداد للمشروع الاستعماري العالمي الذي يريد الإبقاء على المنطقة العربية أسيرة التخلف والتبعية والتجزئة والجهل والفقر من خلال لعب دور مركزي ومهيمن.

في هذا السياق، رفضت إسرائيل المبادرات الرامية للتوصل إلى تسوية، ولو مختلة لصالحها، وانقلبت على ما يسمى "عملية السلام" بعدما استخدمت هذه العملية لمنصة للقضاء عليها ووضع محلها مفاهيم عن "إدارة الصراع" و"تقليص الصراع"، وهي كلها مجرد أقنعة أوجت الصراع وتخفي أن الشيء الوحيد الساري على الأرض، وهو إنضاج الشروط لحسم الصراع عبر فرض الحل الإسرائيلي الذي قد تختلف الصيغ حوله التي تقدمها الأحزاب

المختلفة في الشكل والأدوات والتفاصيل، ولكن تتفق على رفض قيام دولة فلسطينية والعودة إلى خطوط 67، وتقسيم القدس وإزالة المستوطنات ووقف الاستيطان والتهويد، ورفض الاعتراف بقضية اللاجئين وتعويضهم، والعمل على تصفيتهما بتوطين اللاجئين، وتهجير المزيد منهم وتهجيرهم إلى بلاد جديدة وتغيير تعريف اللاجئين حتى ينحصر بمن ولدوا في فلسطين وهذا يعني أنه بعد سنوات قليلة لن يتبقى أحد منهم أي تصفية قضية اللاجئين من كل أبعادها.

ويتواصل الفصل والتمييز العنصري ضد جماهير شعبنا في الداخل، لدرجة الاقتراب من وضع سياسة الولاء أو التهجير، والمضي في سياسة تهجير النقب، فيما يستمر الحصار والعدوان على قطاع غزة.

تأسيسًا على ما تقدم، لم يكن تحول إسرائيل إلى اليمين طارئًا ولا مؤقتًا، ولا رد فعل على "تطرف" الفلسطينيين، بل هو تعبير بنيوي عن حقيقة المشروع الصهيوني الذي تجسده إسرائيل؛ لذا تتحول من اليسار والوسط لليمين، ومن اليمين العلماني إلى اليمين الديني والقومي المتطرف والفاشي، وهذا قابل للاستمرار والتعمق من خلال نسبة الولادة المرتفعة في أوساط الحريديم، وزيادة نسبة المتطرفين والمستوطنين في الدوائر الرسمية على مختلف المستويات والأصعدة، وخاصة في الجيش والأجهزة الأمنية.

وهذا ظهر ليس من خلال نجاح حزب الصهيونية الدينية الفاشي وحصوله على 14 مقعدًا فقط، وإنما في أن عرابه ومن مهد الطريق له ومن يراعه هو نتنياهو ملك إسرائيل غير المتوج والذي دخل بإسرائيل في مرحلة جديدة تفقد فيها مميزاتها كدولة مؤسسات وقانون، وتفقد حتى ديمقراطيتها اليهودية لصالح نظام شعبي ديني لا يقيم وزنًا للمؤسسات والحقوق والقضاء، ويعتبر الشريعة اليهودية مصدر التشريع والحكم، وان هناك ممثلين للرب يعبرون عن إرادته دون تمثيل وانتخابات وما شابه ذلك، لذلك اعتبر اليمين الفاشي منظمات حقوق الإنسان تهديدًا وجوديًا، ومحكمة العدل العليا يجب أن

تخضع لإرادتهم، وهذا سيحوّل إسرائيل شيئًا فشيئًا إلى عبء على نفسها وليس على الآخرين فقط.

إن ما شجع إسرائيل وفتح شهيتها على التطرف والمزيد من التطرف تخاذل وخنوع النظام الرسمي العربي، الذي وصل إلى حد عقد الاتفاقيات المنفردة معها، وإلى درجة تشجيع القيادة الفلسطينية للتنازل عن مشروعها الوطني ودورها التاريخي عندما وافقت على تغيير طبيعة الصراع، وتصويره على أنه نزاع على حدود وليس صراعًا على طبيعة السلام وحول بناء الدولة الفلسطينية وبين المتطرفين والمعتدلين من الجانبين، في حين إنه صراع بين مشروع استعماري استيطاني يستخدم الاحتلال والعدوان والفصل العنصري لتحقيق أهدافه التي لا تكتمل إلا بإقامة إسرائيل الكبرى كدولة يعيش فيها أغلبية يهودية غير قابلة للتحويل إلى أقلية حتى لا تفقد هويتها الدينية التي يتم التعامل معها كهوية قومية في الوقت نفسه.

وهذا تحقق مرة أخرى من خلال اختيار حزب فلسطيني خيار الانخراط في الحكومة الإسرائيلية تحت وهم أن هذا يتيح التأثير، في ظل الحاجة المؤقتة والطارئة النابعة من الخلاف بين اليمين واليمين على تشكيل الحكومة برئاسة نتنياهو، إلى الأصوات العربية للحصول على الأغلبية للحكم، ويبدو أن هذه الحاجة انتفت في ظل حصول اليمين المتطرفة على الأغلبية في الكنيست.

إن الانخراط في حكومة عدوان واستيطان وفصل عنصري يقفز عن طبيعة المشروع العنصري الاستعماري ورفض قبوله للآخر، حتى لو كان مؤمنًا بيهودية إسرائيل ومتغاضيًا عن جرائمها، لدرجة أن مشاركة حزب عربي في الحكومة رغم تأسرله وتنازلاته كان من ضمن الأسباب لزيادة التصويت من المؤيدين للأحزاب المتطرفة الراضين لمشاركته حتى ضمن المظلة الصهيونية.

كما أن الموجات الجديدة من المقاومة الشعبية والمسلحة التي ظهرت بالأعوام الأخيرة خصوصاً في هذا العام وسقط فيها 31 قتيلاً إسرائيلياً **حتى اليوم**، دفعت المتطرفين إلى المزيد من الاستنفار، فهم تخيلوا أن الثورة الفلسطينية انتهت باغتيال ياسر عرفات وسير القيادة الفلسطينية بعده في طريق مختلف جعل الفلسطينيين ليسوا تهديداً ولا خطراً ولا عاملاً يحسب له أي حساب، وتتعامل معه إسرائيل ضمن سقف أمني اقتصادي لا أكثر.

إن حكومة اليمين الفاشي الإسرائيلي برئاسة نتنياهوو تطور خطير، فهي حكومة الضم والتهجير وتوسيع الاستيطان والعدوان وتكثيف التمييز والفصل العنصري ضد سكان البلاد الأصليين وتغيير مكانة الأقصى، ولكن مدى قدرتها على البقاء وتحقيق برنامجها بالحد الأدنى أو الأقصى تتوقف على مدى استجابة الفلسطينيين أولاً والعرب ثانياً والعالم ثالثاً، وهل سيفرضون العزلة والمقاطعة عليها ويرفعوا شعار إدراج الفاشيين وأحزابهم على قائمة الإرهاب وتحويل الخطر إلى فرصة أم لا، وتبقى حالة المراوحة والانتظار وردود الأفعال الفردية والجماعية.

كما ستقيد الدولة العميقة (الجيش، وأجهزة الأمن، والقضاء) في إسرائيل هذه الحكومة فهي تدرك مخاطر التحولات الجارية في إسرائيل، وانعكاسها على الدفع إلى حل السلطة أو انهيار، وتغيير مكانة الأقصى وفرض سياسة الولاء أو سحب الجنسية والتهجير وفتح سيناريوهات الحرب ضد الفلسطينيين في كل مكان في محاولة لتصفية القضية الفلسطينية من مختلف أبعادها، وستقيد إدارة بايدن هذه الحكومة خصوصاً مع احتفاظ الحزب الديمقراطي بأغلبيته في مجلس الشيوخ بل وزيادتها وتقليل أغلبية الحزب الجمهوري في مجلس النواب، فخطر هذه الحكومة سيتضاعف في حال فوز دونالد ترامب أو منافسه على تمثيل الحزب الجمهوري حاكم ولاية فلوريدا في الانتخابات الرئاسية الأميركية القادمة، فشاب ومتطرف وأكثر ذكاء.

كما يمكن أن تقيد أوروبا الحساسة من انهيار الوضع الفلسطيني وتداعياته عليها، هذه الحكومة، مع العلم أن الرياح اليمينية الشوفينية تهب في أوروبا، وانتصرت في الانتخابات في بلدان عدة، آخرها إيطاليا.

خلاصة

إن إسرائيل تجسّد لمشروع استيطاني استعماري إحلالي يستخدم الاحتلال والعدوان أو الفصل العنصري لتحقيق أهدافه؛ حيث لا ينفع أخذ العنصر واحد من مصادر، كالفصل العنصري أو الأبارتهايد، وإغفال الطابع الجوهري بوصفه تجسيدًا لمشروع استعماري استيطاني عنصري.

رابعًا: على الصعيد الفلسطيني

شهد الوضع الفلسطيني في هذا العام تحولات مهمة بدأت بعقد المجلس المركزي في شباط الماضي بصورة غير قانونية، بمقاطعة الجبهة الشعبية والمبادرة والقيادة العامة والصاعقة وشخصيات مستقلة، وعدم دعوة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وفي ظل القرار غير القانوني بتفويض المجلس الوطني لصلاحياته للمجلس المركزي، تم فيه التأكيد على القرارات السابقة وأهمية تنفيذها، وها نحن نقرب من نهاية عام جديد، ولم تنفذ، ويتم رويدًا رويدًا تكريس المجلس المركزي بديلًا عن المجلسين الوطني والتشريعي، حيث فوض بصلاحيات الأول وحل محل الثاني، في خطوة تستكمل تجميع السلطات في يد السلطة التنفيذية، وتحديدًا في يد الرئيس، وهي كذلك خطوة استباقية تحضيرية لحل مسألة حدوث أي فراغ في منصب الرئاسة، من خلال قيام المجلس المركزي باختيار رئيس في حالة شغور منصب الرئيس. ثم عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعًا وزعت فيه المهمات بين أعضائها بصورة أثارت اللغط حول كيفية حدوث ذلك التوزيع ومدى سلامته، وما يؤشر إليه بالنسبة إلى معركة الخلافة، مع ترسخ واقع أن اللجنة التنفيذية هيئة استشارية تعقد في الغالب دون حضور الرئيس، وعندما يحضر لا تقوم بواجباتها بوصفها مرجعية ومصدرًا لاتخاذ القرار.

السلطة بين الانهيار والحل والتغيير

لقد استمرت السلطة في أن تكون مركز العمل الفلسطيني على الرغم من أن مبررات وجودها تآكلت بعد انهيار ما سمي "عملية السلام"، وتعرض لإضعاف مستمر بحكم تصاعد العدوان من دون أن تملك في ظل قيود أوسلو القدرة والرغبة في التصدي له، ولا في

وضع إمكانياتها لصالح المقاومة والدفاع عن شعبها في ما يتعرض لها؛ ما يعرضها لمخاطر الانهيار أو الحل، خصوصًا في ظل حكومة إسرائيلية قادمة لا ترى ضرورة لوجود سلطة واحدة، وفي داخلها من يطالب بحلها، أو في أحسن الأحوال تعميق وظيفتها كوكيل للاحتلال، وهناك إمكانيات لتغيير السلطة في سياق إعادة بناء وتجديد وتغيير الحركة الوطنية، والنظام السياسي الفلسطيني بمختلف مكوناته.

واستمر الموت السريري للمنظمة وتجويف مؤسساتها؛ ما يطرح علامات سؤال إلى متى يتم رفع شعار إعادة بناء مؤسساتها لتضم مختلف الأطياف، وجرت محاولات للمزيد من تقزيم المنظمة مع عدم تحديد موعد جديد لإجراء الانتخابات، والمضي في السيطرة على الجهاز القضائي وفشلت هذه المحاولة أمام تصدي نقابة المحامين ودعم العديد من النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، خصوصًا المؤسسات الحقوقية، وجرت محاولة لتغيير قيادة نقابة الأطباء وتصدت لها النقابة المنتخبة منذ عدة أشهر معلنة العصيان المدني ما أدى إلى تراجع أقرب إلى تأجيل المسألة إلى وقت آخر، واستمرت الانتهاكات لحقوق وحرريات الإنسان الفلسطيني من قبل السلطتين، وتمت المماثلة والتسويق في مسألة محاكمة المسؤولين عن جريمة قتل نزار بنات، إضافة إلى الاعتقالات السياسية على خلفية الانتماء الحزبي أو الانخراط في أنشطة المقاومة أو التعبير عن الرأي.

سياسة القيادة: إستراتيجية التدويل وتنسيق أمني وتلويح بالمقاومة الشعبية

واصلت القيادة الرسمية الجمع ما بين سياسة التعامل مع الأمر الواقع عمليًا من خلال التعايش مع ما يسمى "السلام الاقتصادي" مقابل استمرار التنسيق والتعاون الأمني وسياسة التلويح بالمقاومة الشعبية، من دون وضع الإمكانيات الكافية، ولا توفر الإرادة اللازمة، ومواصلة سياسة الرهانات على الانتخابات الأميركية تارة والإسرائيلية تارة ثانية وعلى المجتمع الدولي تارة ثالثة.

وهنا نجد أن التدويل بات هو الإستراتيجية البديلة من إستراتيجية المفاوضات، وهذا لا ينفذ لأن المجتمع الدولي مقيد بالفيتو، وإرادة الدول المتحكمة في القرار الدولي، كما ظهر من خلال التهديد طوال العام الجاري بتقديم طلب للحصول على العضوية الكاملة ولم ينفذ حتى الآن، بسبب جهود وضغوطات أميركية، وتم الدفع باللجنة الرابعة لتقديم رأي استشاري حول ماهية الاحتلال، وحصل الطلب على تأييد 98 صوتاً ومعارضة 17 وامتناع 52. وتعمل القيادة على تدويل الحل باعتباره تكتيكا للضغط لتحسين الوضع ولفتح أفق سياسي وإحياء مسيرة السلام التي توقفت منذ زمن طويل، وليس كجزء تكتيكي من إستراتيجية، تهدف إلى تغيير موازين القوى حتى تسمح بإنجاز الأهداف والحقوق الوطنية بدحر الاحتلال وإنجاز العودة والحرية والاستقلال والمساواة، على طريق تحقيق الحل الوطني الديمقراطي على كامل أرض فلسطين.

لقد تأكد سقوط نظرية الحلول من خلال المفاوضات وما يسمى "عملية السلام"، وتجري محاولة لاستبدال ما يسمى "حل الدولتين" تارة بحل الدولة الواحدة، وبما يسمى "إستراتيجية الحقوق" تارة ثالثة، التي تراهن على تحقيق الحقوق والمساواة، اعتماداً على القانون الدولي والرأي العام العالمي الأكثر، بحجة أنه أكثر حساسية إزاء الحقوق، متجاهلة تاريخ الصراع؛ حيث لم ينفذ قرار دولي واحد صادر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان أو الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل العليا، ومتجاهلة أن القانون دون إرادة سياسية من الدول المهيمنة على الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها من دون أنياب؛ حيث يتم الانتقال من برنامج وطني يتضمن حق تقرير المصير إلى جانب الحقوق الأخرى برنامجاً يتحدث عن الحقوق فقط أو أساساً هبوطاً بالسقف الوطني، ونوعاً من التكيف مع الواقع الذي أوجده الاحتلال، بدلاً من العمل والنضال من أجل توفير عوامل وإمكانيات تغييره.

تصعيد المقاومة

شهد هذا العام تصعيدًا للمقاومة الفلسطينية مرشح للاستمرار، وربما للتصعيد، وجاء في الأساس ردًا طبيعيًا على التصعيد العدواني الإسرائيلي، ولكن المقاومة أخذت وستأخذ في الفترة القادمة شكل العمل المسلح أكثر من الشكل الشعبي، وتستمر في حالة الهبات والموجات وتشبه الانتفاضة من دون أن تكون على الأرجح انتفاضة؛ إذ تم تنفيذ سلسلة من العمليات، وشملت مختلف مناطق الضفة، بما فيها القدس والداخل، خلفت 31 قتيلًا إسرائيليًا، وهو أكثر عددًا من القتلى الإسرائيليين خلال عام واحد منذ العام 2005.

وبدأت العمليات في آذار/مارس 2022 بعملية النقب التي نفذها الشهيد محمد أبو القيعان في مدينة بئر السبع التي أدت إلى مقتل 4 جنود وإصابة اثنين آخرين، وكان آخرها عملية القدس المزدوجة التي نفذت عن بعد التي أدت إلى مقتل إسرائيلييين وجرح العشرات، ولم يعرف من يقف ورائها، في إشارة إلى أنها خلية ماهرة ومنظمة.

كما شهد هذا العام تصعيدًا للعدوان الإسرائيلي بكل أشكاله، خصوصًا العسكري، من خلال توسيع الاستعمار الاستيطاني بصورة غير مسبوقة، والضم الزاحف، والاقترحات والاعتقالات، وأعمال القتل وهدم المنازل، واقتحام الأقصى، والسعي الحثيث لتغيير مكائته، وتقطيع الأوصال وتعميق حالة المعازل المنفصلة عن بعضها البعض؛ حيث كان هذا العام أكثر عام تعرض الأقصى فيه للاقتحامات ونفذت فيه أكبر مسيرة الإعلام، وأصبح اقتحام الأقصى والصلاة في ساحاته روتينيًا ويوميًا والعدوان على مختلف المناطق، وارتقى جراء هذا العدوان 205 شهيد في مجمل الأراضي الفلسطينية حتى إعداد هذا التقرير، أكثر من 150 منهم في الضفة المحتلة والداخل و52 في قطاع غزة، بصورة لم يحدث مثلها منذ عام 2006. كما شنت إسرائيل عدوانًا عسكريًا لمدة 3 أيام على قطاع غزة، في ترجمة إسرائيلية لوحدة الساحات في لامتصاص آثار معركة سيف القدس، وما أدت إليه من وحدة القضية والأرض والشعب والساحات.

المقاومة في غزة

أما بخصوص المقاومة في قطاع غزة فهي تطور مهم، ولكنها أصبحت في خدمة السلطة أكثر من تطبيق إستراتيجية التحرير، وهي شبيهة بانتزاع مكتسبات الأسرى داخل السجون، فالمقاومة الباسلة محاصرة شأنها شأن قطاع غزة، وتتعرض للعدوان العسكري كل عام أو عدة أعوام تقدم فيه المقاومة والقطاع ثمنًا غاليًا من الشهداء والجرحى وتدمير المنازل والمنشآت والبنية التحتية؛ حيث وصل عدد الشهداء منذ العام 2005 وحتى الآن أكثر من 7 آلاف شهيد، مقابل أكثر من 300 قتيل إسرائيلي من دون تحقيق إنجازات سياسية نوعية، فالقطاع بقي محاصرًا والتهدئة تجدد سنة وراء أخرى، ووحدة الساحات كانت استثناء أكثر ما هي سياسة دائمة.

لا بد من دراسة وتشخيص الوضع الحالي الفلسطيني وتحديد أين يقف والاتفاق على الأهداف التي يجب تحقيقها وكيف وما أشكال النضال المناسبة التي يجب أن تستخدم وتحقق أكبر النتائج بأقل التضحيات وبأسرع وقت.

في هذا السياق، مع الاحتفاظ بحق الشعب الفلسطيني بالمقاومة المسلحة، يجب استخدامها حصراً في مجال الدفاع عن النفس ضد العدوان، وضد قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين المسلحين حصراً، لا سيما في ظل عدالة القضية الفلسطينية وتفوقها الأخلاقي، وفي ضوء تفوق العدو العسكري، وعدم توفر العمق العربي والإقليمي والدولي الكافي المساعد للمقاومة المسلحة.

ويجب العمل في هذه المرحلة على وضع استراتيجية للمقاومة تخضع للقيادة التي مفترض أنها تكون موحدة ويمكن أن تعوضها مؤقتاً إلى حين إنجاز الوحدة الشاملة الوحدة الميدانية والغرف المشتركة المحلية، وصولاً إلى تشكيل قيادة موحدة للمقاومة والانتفاضة؛ حيث تكون المقاومة الشعبية هي الشكل الرئيسي بكل أشكالها، وفي المقدمة منها حملة

المقاطعة التي حققت إنجازات مهمة جعلتها هدفًا أساسيًا لكيان الاحتلال وحلفائه على امتداد العالم.

ما سبق يكتسب أهمية كبرى لأن الحكومة اليمينية الفاشية القادمة في إسرائيل يمكن أن توظف أي عمل، والمقاومة إذا لم تكن مدروسة لتنفيذ المخططات الموضوعية للتهجير والضم وتغيير مكانة الأقصى ... إلخ.

ظاهرة الكتائب ليست فصيلًا جديدًا ولا بديلًا

ظاهرة الكتائب هي محاولة لسد الفراغ الناجم عن غياب الفصائل بشكل عام، وفصائل المقاومة بشكل خاص، التي تعرضت لضربات أمنية واسعة من الاحتلال، وعانت من عواقب التنسيق الأمني، وجراء غياب أي أفق سياسي بعد موت ما سمي "عملية السلام"، وكذلك ما تعانيه الفصائل من ترهل وتقادم جراء عدم الإقدام على التغيير والتجديد اللازمين لضح دماء وأفكار جديدة، كما لعب دورًا فيها الزخم المترتب على الهبات والموجات السابقة، وتحديدًا معركة سيف القدس.

وهي محاولة لتنظيم أعمال المقاومة التي أخذت الشكل الفردي منذ العام 2015، وتحولها إلى شكل منظم، ولكنها حرقت المراحل، ووقعت في العلنية، وافتقدت إلى الخبرات السابقة والإمكانات اللازمة، ويغلب عليها الطابع العسكري والمحلية، مع أنها حاولت الارتقاء والتنظيم على مستوى وطني، وغير فصائلية، على الرغم من أن العديد من الفصائل وفرت الغطاء السياسي والدعم المادي لها، وحاولت استثمارها للتغطية على غيابها؛ حيث بالغت بأهميتها وبأنها فردية وغير فصائلية وفوائد ذلك في تقليل إمكانيات ضربها من قوات الاحتلال، الذي يستطيع أن يتعامل مع فصائل لها هياكل ومعروفة.

إن التغلب على معرفة قوات الاحتلال تستوجب هضم التجارب السابقة، ومواكبة التطورات التكنولوجية، سواء لصد الإمكانيات المتطورة لقوات الاحتلال، أو امتلاك هذه الأدوات، وزيادة استخدامها، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، من دون الإخلال بقواعد العمل السري التي هي ضرورية لأي حركة مقاومة.

وهي رد فعل طبيعي على تصاعد العدوان، ومحاولة لملء الفراغ الذي أوجدته القيادة بعدم تبنيتها للمقاومة، وعدم وجود إستراتيجية موحدة، وبدأت إرهابات تشكيل هذه الكتائب والمجموعات المسلحة منذ العام الماضي، وتبلورت في هذا العام في جنين ونابلس وغيرها؛ إذ تحولت في نابلس إلى ظاهرة "عرين الأسود" التي ألهمت حماسة الشباب، ووجدت الحاضنة الشعبية الكبيرة، كما ظهر في تلبية دعوتها إلى الإضراب العام الذي وجد استجابة واسعة، وكذلك تلبية دعوتها للتكبير في الليل للحشد والتعبئة والتصدي لاقتحامات قوات الاحتلال والمستوطنين لقبر يوسف، التي دفعت حاخام يهودي إلى السخرية من الحديث عن السيادة الإسرائيلية في "أرض الميعاد"، بينما زيارة قبر يوسف أصبحت بحاجة إلى تحضيرات وحشود عسكرية ضخمة والاستعداد لتلقي الرصاص والحجارة من الشباب المنتفضين.

لقد حملت ظاهرة "عرين الأسود" أكثر مما تحتمل مثلما يحدث دائماً عند أي مجموعة مقاومة أو تطور إيجابي جديد، فهي لا يمكن أن تكون بديلاً، ولا فصائلية جديدة، فهي تفتقد إلى الرؤية والبرنامج والعمق الشعبي والتنظيم المنتشر. وهي ظواهر تعكس روح الشعب الفلسطيني وإصراره على الصمود والمقاومة والتضحية، وتضع علامات ستساعد على النهوض الفلسطيني القادم الآتي عاجلاً أم آجلاً.

وستبقى هذه الأعمال الفردية أو شبه المنظمة وغير الفصائلية موجودة وقابلة للاستمرار والتوسع، على الرغم من افتقادها إلى الحاضنة الفكرية والسياسية والتنظيمية، التي وحدها يمكن أن ترسخ الحاضنة الشعبية.

وعلى الرغم من الأثمان الباهظة التي دفعتها هذه الكتائب، والضربات المتواصلة التي تعرضت لها، إلا أن هذه الظاهرة مستمرة، وتأخذ شكل الموجات بين مد وجزر، ويغلب عليها عمليات مسلحة ذاتية التخطيط، ويرافقها الحركات الشعبية والمطلبية والشبابية، ونشطاء شبكات الإعلام والتواصل الاجتماعي، وحركة المقاطعة، من خارج المنظومات السياسية التقليدية، كما تعبر عنها المنظمة والسلطة والأحزاب السياسية.

أسباب عدم تحوّل الموجات والهبات إلى انتفاضة شاملة

إن ما تشهده الضفة الغربية استمرار للمقاومة المستمرة التي تأخذ شكل الهبات والموجات التي تمر بحالة مد ثم جزر ثم تصعد موجة أخرى أكبر أو أصغر من سابقتها، يغلب على إحداها الطابع الجماهيري، مثلما يحدث في القدس دفاعًا عن الأقصى وفي مواجهة مخططات تهويده واستكمال تهويد القدس، وحدث مع مسيرات العودة ومواجهة مخطط برافر وإضرابات الأسرى وحملات التضامن معها، والتصدي لحملات مصادرة الأراضي وتهويدها وبناء البؤر الاستيطانية غير الشرعية عليها تمهيدًا لشرعتها، وموجة يغلب عليها عمليات الدهس والطعن كما حدث في عام 2015، وموجة يغلب عليها عمليات المقاومة المسلحة كما يحدث في هذا العام، كل ذلك يشبه الانتفاضة ولكن بدون أن تتحول إلى انتفاضة، ومن غير المرجح أن تتصاعد حاليًا إلى انتفاضة شعبية مع إمكانية تصاعد العمل المسلح، وذلك يعود إلى الأسباب الآتية:

أولاً: عدم وجود رؤية وطنية واحدة

هناك غياب لرؤية وطنية واحدة تنبثق منها إستراتيجية أو إستراتيجيات مشتركة وقيادة واحدة، على الرغم من وصول إستراتيجية المفاوضات والسعي للتوصل إلى تسوية على أساس حل الدولتين إلى طريق مسدود منذ انهيار قمة كامب ديفيد عام 2000، بل وصلت

إلى عكس أهدافها، فقد تعمق الاحتلال، وزاد الاستيطان، وتقطعت أوصال الضفة، وفصلت القدس عن بقية الضفة، وتهمّشت القضية، وفُرض الحصار على قطاع غزة، ووقع الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسّساتي حيث أصبحت السلطة سلطتين متنازعتين يطغى الصراع بينهما على أي شيء آخر.

كما وصلت إستراتيجية المقاومة المسلحة إلى التعطيل ولم تعد إستراتيجية مستمرة للتحرير، بل أصبحت إلى حد كبير أداة من أدوات حماس للدفاع عن سلطتها، في حين تلجأ لها الفصائل الأخرى، وبخاصة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، بشكل موسمي أو غير تراكمي، وبخاصة في الضفة الغربية؛ إذ يتم إطلاق الصواريخ وتصعيد الموقف من أجل تخفيف الحصار وتوفير الرواتب والسماح بالصيد واستيراد المواد المختلفة والضرورية لاستمرار الحياة ولو بالحد الأدنى، وهذا مفهوم وطبيعي، ولكنه يختلف عن تجسيد إستراتيجية المقاومة. فمنذ أن قررت حماس دخول السلطة والنظام السياسي الفلسطيني بدءًا من إعلان آذار من عام 2005 دون أن تشترط أو ترهن ذلك بالتخلي عن أوصلو والتزاماته وتغيير السلطة، أصبحت بشكل أو بآخر جزءًا من السلطة التي تلتزم بهذا الاتفاق وإن دون مفاوضات مباشرة ولا اعتراف بإسرائيل ولا تخلي عن حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة، لذا سبق المشاركة في الانتخابات المحلية عام 2005 الموافقة على التهدئة الأولى عام 2003، ثم توالى الاتفاقات غير المباشرة حول التهدئة مقابل تخفيف الحصار طوال الوقت، وعندما قامت خلية من حماس بتنفيذ عملية خطف وقتل ثلاثة من المستوطنين في العام 2014، استخدمت قوات الاحتلال هذه العملية لشن عدوان واسع على قطاع غزة ورسمت بشكلٍ واضح العلاقة بين ما يجري في الضفة بما يجري في القطاع (وحدة الساحات). ولعل ما يجري في هذه الأيام من تهديدات إسرائيلية بالعودة إلى سياسة الاغتيالات وبالعدوان على قطاع غزة إذا ثبت أي علاقة للفصائل الفلسطينية المتواجدة في القطاع بعملية القدس المزدوجة، والبعض يعتبر أن التحريض والتغطية على هذه العمليات يكفي لشن عدوان على قطاع غزة.

ولا يكتمل هذا السبب من دون الإشارة إلى أن قيادة محمود عباس للسلطة والمنظمة بعد اغتيال ياسر عرفات تميزت بأنها تعتقد أن ما لا تحله المفاوضات يمكن أن يحله المزيد من المفاوضات، وأن عملية السلام والتزامات أوسلو، بما فيها التنسيق الأمني، تصب في المصلحة الفلسطينية لذا يجب مواصلة الالتزام بها بغض النظر عن الالتزام من دولة الاحتلال التي لم تعد ملتزمة بأوسلو منذ العام 1996، عندما تولى نتنياهو الحكم للمرة الأولى حيث كان هدفه القضاء على أوسلو دون إلغائه رسميًا حتى لا تتحمل إسرائيل المسؤولية عن ذلك. وبقية القصة معروفة؛ حيث تولى إيهود باراك رئاسة الحكومة على الرغم من أنه من حزب العمل وهو كان له تحفظات جوهرية على أوسلو منذ توقيعه، وهذا انعكس على السياسة الإسرائيلية في عهده حيث رفض ما سماه التنازلات الإسرائيلية وربط تنفيذ التزامات المرحلة الانتقالية بالتوصل إلى اتفاق نهائي مع إدراكه أن ياسر عرفات لن يقدم على ما يمكن من التوصل لمثل هذا الاتفاق فدفع لعقد قمة كامب ديفيد رغم معارضة عرفات وتردد بيل كلينتون في البداية، لإزالة القناع عن وجه ياسر عرفات، وهو الذي أطلق بعد ذلك عدم وجود شريك فلسطيني الذي تبناه اليمين حتى الآن.

وجراء تأثير قناعة القيادة الفلسطينية سالفه الذكر، وعدم بناء بديل على الرغم من مرور أكثر من 22 عامًا على اتفاقية كامب ديفيد، لم يتم التخلي عن التزامات أوسلو رغم مقررات المجلس المركزي في آذار 2015 والتي تكررت مرات كثيرة في قرارات المجلسين المركزي والوطني وقرارات اجتماع الفصائل والأمناء العاميين عام 2020.

ثانيًا: السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي شذمت وقسمت الأرض والشعب

أدت السياسات والإجراءات الإسرائيلية منذ النكبة عام 1948، حيث منح الشعب الفلسطيني في أراضي 48 الجنسية ولكن دون مساواة بل يتم التعامل مع الفلسطيني بتمييز وفصل عنصري مرسخ في عشرات القوانين، وصولاً إلى إصدار قانون القومية العنصري، وبعد احتلال عام 1967 ومنذ توقيع اتفاق أوسلو وتقزيمه للقضية الفلسطينية

وحصرها عمليا في إقامة دولة فلسطينية على حدود 67، وتقزيم الأرض والشعب وتقسيمه إلى أجزاء حتى بالنسبة إلى الضفة الغربية التي أصبحت من دون القدس التي ضمت إلى إسرائيل غداة احتلالها في حرب حزيران وقسمت إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، كل منطقة تخضع لنظام خاص؛ حيث لم تعد القوات المحتلة تقيم بصورة دائمة في (أ) و(ب)؛ حيث تقوم باقتحامها واغتيال واعتقال من تريد وهدم المنازل وإغلاق المؤسسات والانسحاب، إضافة إلى إعادة انتشار القوات المحتلة من قطاع غزة؛ ما أدى إلى "انسحابها" من داخل القطاع؛ ما جعل نقاط الاحتكاك الشعبي مع قوات الاحتلال محصورة في الحواجز والمواقع الاستيطانية والخط الفاصل بين القطاع وفلسطين المحتلة العام 48، وهذا أخرج معظم الفلسطينيين. فأقرب مكان لجنين للاحتكاك مع قوات الاحتلال يبعد عدة كيلومترات، والمواجهة الشعبية على الحواجز العسكرية التي تبعد عن مركز المدن مكلفة كثيرًا.

وما زاد الطين بلة أن حالة التبعية الاقتصادية من الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الفلسطيني والمكرسة في بروتوكول باريس الاقتصادي متواصلة، وتتعزز باستمرار وتعبير عن نفسها بالتبعية العميقة للاقتصاد الإسرائيلي، وتسخير الاقتصاد الفلسطيني لتلبية حاجاته من أموال المقاصة التي يجمعها الاحتلال ويحولها أو لا يحولها أو يحول قسمًا منها بعد اقتطاعات مختلفة، أشهرها خصم الأموال التي تدفعها السلطة كرواتب للأسرى وعائلات الشهداء، إلى الغلاف الجمركي المشترك الذي يتم بين اقتصاد متطور واقتصاد محدود ومشوه إلى استغلال العمالة الرخيصة، وربط الصناعة والتجارة والخدمات والتكنولوجيا بحاجات الاقتصاد الإسرائيلي.

هذا الواقع الذي تعمق بعد الانقسام واستمراره منذ أكثر من 15 عامًا، أوجد بنية سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية مرتبطة بالاحتلال والانقسام، ومن مصلحتها استمرار هذا الواقع ما وفر الأرضية المناسبة لاختلاف الظروف والأولويات والاحتياجات بين تجمع فلسطيني وآخر وحتى بين منطقة وأخرى في التجمع الواحد.

لذلك، وجدنا مصالح لأفراد وشرائح تتعارض بل تتناقض مع المصلحة العامة، ووجدنا نوعاً من الخلاف حول خيار المقاومة لم يكن موجوداً من قبل، فالمقاومة تعني عقوبات فردية وجماعية من الاحتلال تصل إلى حد الإغلاق والحصار والعدوان والاعتقالات والاعتقالات بأعداد غير مسبوقه، وسحب التصاريح للعمل في إسرائيل، ومنع التنقل الأرض الفلسطينية وخارجها، وبين الضفة وغزة وبين الضفة والقدس، وبين الضفة والداخل إلا بتصاريح لا تمنح إلا للفلسطيني "الجيد" البعيد عن المقاومة والبعيد عن أقاربه عن المقاومة، وظاهرة منح تصاريح VIP وBMC، تلعب دوراً هاماً بهذا الشأن فمن يحصل عليها يحرص على عدم سحبها، لدرجة الحذر حتى فيما يكتب على وسائل التواصل الاجتماعي.

ثالثاً: الثمن الغالي للمقاومة

هناك ثمنٌ غاليٌ للمقاومة، لا سيما المسلحة، ويظهر في ارتقاء أكثر من 7 آلاف شهيد معظمهم في قطاع غزة مقابل أكثر من 300 قتيل إسرائيلي في معادلة جديدة فيما يخص العلاقة ما بين الخسائر البشرية الإسرائيلية والفلسطينية؛ حيث يبلغ المعدل 22 شهيد فلسطيني إلى قتييل إسرائيلي، بينما بلغ المعدل هذا العام حتى الآن 7 إلى 1، فيما كان المعدل 4 إلى 1 في الانتفاضة الثانية، وهذا أعلى معدل منذ بدء الصراع. وهذا ينطبق على نتائج الثورات والانتفاضات؛ حيث عجزت القيادات والفصائل عن استثمار هذه النضالات سياسياً، بل هبط سقف الموقف الفلسطيني بعدها كما حصل في توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن؛ ما يوجب التمعن في الأسباب لكي يتم تجاوزها، وهو أحد الأسباب التي تفسر عدم اندلاع انتفاضات شعبية شاملة.

إن اختلال المعدل مفهوم في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى ومستوى التقدم العلمي والتكنولوجي للأطراف المتحاربة، إلا أن هذا العامل مهم لفهم لماذا لا تتحول الهبات إلى انتفاضة شاملة، فهي على أهميتها وعظمتها لم تحقق مكاسب تتناسب مع حجم التضحيات والدمار.

إذا استثنينا الهبات التي حصلت في القدس وتم فيها دفع قوات الاحتلال على التراجع عن نصب الكاميرات والبوابات الحديدية وعن إغلاق باب الرحمة، ومع استثناء معركة سيف القدس التي كانت استثناء، بدليل أن ما شهده هذا العام من عدوان إسرائيلي متعدد الأشكال أكبر وأسوأ بكثير مما شهده العام الماضي، ولم نشهد سيف قدس جديد، بل قامت إسرائيل بعدوان جديد على قطاع غزة تصدت له الجهاد الإسلامي عسكريًا وحدها في حادثة تكررت للمرة الثانية، ما يوجب الحذر والدراسة والمعالجة، وهذا مفهوم لان القطاع لا يمكن أن يتحمل أعباء مواجهة عسكرية كل عام، ولأن سلاح المقاومة في غزة لم يحقق توازن الردع والرعب، وإنما وفر إمكانية جيدة ومنتزيدة للدفاع عن قطاع غزة تجعل الاحتلال يفكر أكثر من مرة من خوض معارك برية، ومن احتلال القطاع، أو أجزاء واسعة منه مرة أخرى.

ما عدا ذلك والتجميد المؤقت لتطبيق المخططات الإسرائيلية في الخان الأحمر وبيتا وغيرها، سنجد أن الاحتلال يتعمق والاستيطان يتوسع والتهويد يتواصل، والمساس بمكانة الأقصى يتزايد، والحصار على قطاع غزة لم يرفع ولم يخفف بشكل جدي، وتم تكريس معادلة تهدئة مقابل رواتب وتسهيلات، وأخيرًا عمال في إسرائيل.

رابعًا: القضية الفلسطينية فلسطينية الوجه، عربية القلب، إنسانية الأبعاد

يؤثر في القضية الفلسطينية منذ باديتها لابعون كثر، ويتداخل فيها بشكل عميق وبالغ الخصوصية الوطني بالديني بالاقتصادي والثقافي بالإستراتيجي والفلسطيني بالعربي والدولي؛ حيث لا يمكن إغفال تأثير العوامل الخارجية. وبالتأكيد، إن هزيمة حزيران والفكر القومي العربي، وسقوط التضامن العربي، خصوصًا بعد احتلال العراق للكويت، وصولًا إلى عقد الاتفاقيات المنفردة والمذلة بين الأطراف العربية وإسرائيل بدء بمعاهدة كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية، مرورًا باتفاق أوسلو ومعاهدة وادي عربة، وانتهاء بتطبيع الإمارات والبحرين والمغرب والسودان؛ كشف ظهر القضية الفلسطينية، وجعل القيادة الفلسطينية

قابلة للضغوط وتقديم التنازلات أكثر، وهذا لا يبرر لها، ولكن ما يفسر، وبالتالي أي نهوض فلسطيني جدي بحاجة إلى نهوض عربي وعمق دولي دون أن يعني ذلك اتباع سياسة انتظارية ورهن كل شيء أو أكثر مما ينبغي بنهوض المارد العربي أو الإسلامي أو الأممي اليساري وغير اليساري، بل قيام الشعب الفلسطيني بواجبه مع قراءة ما يمكن تحقيقه في كل مرحلة، وما لا يمكن تحقيقه في كل مرحلة والتقدم لمرحلة أخرى وهكذا دواليك، عنصر مهم. فالجواب على سؤال لماذا لم نتصّر وكيف يمكن أن نتصّر يمكن أن تكون الشرارة التي يمكن أن تستنهض الشعب كله.

خامسًا: غياب الرؤية والمؤسسة الوطنية الجامعة

من الأسباب التي تحول دون تحوّل الهبات والموجات إلى انتفاضة شاملة غياب الرؤية والإستراتيجية المشتركة والقيادة الواحدة والهدف المركزي الناظم القابل للتحقيق؛ ما يؤدي إلى جعل المقاومة أقرب إلى ردة فعل، ونوعًا من التحدي وتعبيرًا عن الإصرار على الوجود والتمسك بالقضية أكثر ما هي إستراتيجية للتحرير، وهذا مهم جدًا حتى ندرك أنه حتى يتحقق الانتصار استثمار النضال وحدث انتفاضة كبرى؛ يتطلب أن يكون هناك أمل بالانتصار، وهذا لا يمكن إلا إذا كانت هناك أهداف قابلة للتحقيق موضوعة في برنامج، فاليأس لا يولد الانتفاضات وإنما وعي أسباب اليأس وكيفية التخلص منه والأمل، هو الذي يفجر الثورات والانتفاضات تمامًا مثلما لا يصنع الفقر ثورة وإنما وعي الفقر وتوفر الإرادة بالقدرة والثقة بإمكانية التخلص منه.

إن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى مراجعة عميقة لتجاربه ونضالاته منذ نشوء القضية الفلسطينية للجواب على سؤال لماذا لا يتحقق الانتصار أو إنجازات بحجم التضحيات، وعندما يتم استخلاص الدروس والعبر وتوفير القدرة لسد النواقص والثغرات ومعالجة وتجاوز الأخطاء والخطايا سيتوفر الأمل الذي سيجعل الشعب الفلسطيني ينظم الانتفاضات القادرة على تحقيق الانتصارات والمعجزات.

حركة فتح والمؤتمر الثامن والخلافة

في ظل ما حصل، وتحديدًا منذ توقيع اتفاق أوسلو، وبعد النتائج الكارثية لما سمي "عملية السلام" تمر حركة فتح التي وفرت الغطاء لها، بمأزق عميق فهي كانت أكثر حركة تشبه الشعب الفلسطيني جراء تعدديتها وانفتاحها ومرونتها، وأصبحت لا تشبه نفسها، وبجاجة إلى تغيير عميق بوصفها حركة تحرر وطني في سياق إحياء المشروع الوطني، والسعي لإعادة بناء الحركة الوطنية وتوحيدها، في مؤسسة وطنية جامعة على أساس رؤية واحدة تبتق منها إستراتيجية مشتركة وقيادة واحدة. ومن أهم الدروس التي يجب استخلاصها إقامة مسافة بينها وبين السلطة، لأن ذوبانها في السلطة من أهم العوامل التي أدت إلى هذا المصير.

ونتيجة للمأزق، لم تنجح حركة فتح في عقد مؤتمرها الثامن في المواعيد التي حددتها مرات عدة، ولدرجة عدم تحديد موعد جديد؛ لأن عقده سيتم عندما تكون نتائجه مضمونة وتصب في صالح استكمال التغييرات تحضيرًا للخلافة التي يستعر التنافس بل والصراع حولها، ليس على أساس الخلاف حول البرنامج الوطني الذي يجب تبنيه، وإنما تنافس بين الأشخاص ومراكز القوى ومن الذي سيخلف الرئيس، ويحتل المناصب الكبرى في السلطة والمنظمة، في ظل عدم وجود آلية شرعية لانتقال السلطة بعد حل المجلس التشريعي، فلا يعقل أن يقوم المجلس المركزي غير المنتخب وبتركيبته المختلف حول شرعيتها بتعيين رئيس للمنظمة في ظل الانقسام والمقاطعة لفصائل وإقصاء أخرى، ولا تعيين رئيس للسلطة من دون انتخابات، خصوصًا أن الذريعة التي استخدمت لعدم إجراء الانتخابات وتأجيلها حتى إشعار آخر يمكن أن تستخدم لعدم إجرائها عند حدوث شغور في منصب الرئيس، ومن دون توافق وطني، وهذا سيفتح أبواب جهنم والفوضى، وربما الاقتتال الداخلي والحرب الأهلية، ويعزز من سيناريو انهيار أو حل السلطة من دون بناء بديل يحل محلها.

خلاصة ذلك: على "فتح" حتى تستعيد دورها عليها أن تحزم أمرها بالتخلي عن نهج أوسلو والمفاوضات والمراهنة على المجتمع الدولي والانتخابات الأميركية والإسرائيلية والمتغيرات الدولية المختلفة؛ لأن الرهان الأساسي على الشعب وإمكانياته، فهو الذي يساعد على حدوث التطورات العربية والإقليمية والدولية التي تصب في خدمة القضية الفلسطينية.

حركة حماس والتذبذب بين المشاركة والمغالبة

لقد اختارت حركة حماس المشاركة في السلطة، وهذا من حقها، ولكنها لم تشتترط ذلك بتجاوز أوسلو كلياً أو على الأقل وقف تطبيق التزاماته من جانب واحد، متصورة أن أوسلو مات، وهذا صحيح بالنسبة إلى إسرائيل التي قتلت أوسلو منذ اغتيال إسحق رابين، وتحديداً منذ فشل قمة كامب ديفيد، ولكن أوسلو لم يمت، بل أصبح هو السقف الأعلى الذي تحاول القيادة الرسمية أن تصل إليه، وهذا أدى إلى تذبذب حماس بين المشاركة والمغالبة، بين التعامل مع النتائج المترتبة على أوسلو ورفض أوسلو، فهي شاركت بالانتخابات البلدية والتشريعية واعترفت بشرعية الرئيس، ووافقت على تفويضه بالتفاوض باسم الشعب الفلسطيني، كما جاء في وثيقة الوفاق الوطني، ووافقت على احترام الاتفاقات والالتزامات المترتبة على اتفاق أوسلو، كما جاء في برنامج الحكومة العاشرة التي ترأسها إسماعيل هنية وفي برنامج حكومة الوحدة الوطنية، ثم نفذت انقلاباً عندما لم تمكن من الحكم بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، والسؤال: كيف يمكن أن تقاوم أو تحكم أي سلطة تحت الاحتلال وهي مقيدة بالتزامات أوسلو، وكذلك في ظل الانقسام، وكيف يمكن تجسيد المشاركة من دون الاتفاق على البرنامج الوطني وعلى أسس الشراكة؟

واستمرت حماس تحت تأثير هذه المراوحة، تذهب تارة لمنح الرئيس الشرعية عندما وافقت على وضع كل المفاتيح بيده في حوارات واتفاقات المصالحة، فهو من يقوم وفق

هذه الاتفاقيات بالدعوة إلى عقد الإطار القيادي، ومن يدعو إلى إجراء الانتخابات، ويشكل الحكومات، ويدعو إلى عقد المجلس الوطني ... إلخ، هذا صحيح فقط بعد إنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة، وتوحيد مؤسسات السلطة، وإعادة بناء مؤسسات المنظمة لتضم مختلف الألوان؛ حيث تأخذ الوظائف والمسؤوليات المختلفة صلاحياتها المنصوص عليها في القوانين المعتمدة.

مفترض بحركة حماس مواصلة ما بدأت القيام به بإعطاء الأولوية للبعد الوطني حقه على حساب البعد الإخواني، وهذا ما قطعت به حماس شوّطًا في وثيقتها السياسية الصادرة في العام 2017، وهي بحاجة إلى تعزيز ذلك ليكون البعد الوطني هو الأساس، من دون تجاهل الأبعاد الأخرى.

تأسيسًا على ما سبق، وقع الانقسام ونشأت سلطتان ووقع النزاع بينهما على القرار والقيادة والتمثيل والمصالح، وطغى على كل شيء، بما في ذلك على المقاومة، وهذا أدى إلى تعميق الانقسام وتحوله إلى انفصال، وإذا لم يعالج هذا الوضع بالوحدة على أساس وطني وديمقراطي وشراكة حقيقية سيتعمق الانقسام ويتعمم لنكون أمام تشرذم السلطة وانقسامها إلى سلطات تفضلها حكومة تنياهاو القادمة؛ لأنها لا تريد أي تجسيد مشترك لهوية فلسطينية لأنها يمكن أن تقود لدولة فلسطينية.

تعيش السلطتان في معادلة متشابهة على الرغم من اختلاف الظروف: تنسيق وتعاون أمّني مقابل تسهيلات في الضفة، وتهدئة مقابل تسهيلات في القطاع.

خلاصة: على "حماس" أن تبادر إلى وضع تصوّر متكامل وعملي للنهوض بالحالة الفلسطينية، وعدم الاكتفاء بإعطاء الأولوية للسيطرة على السلطة في قطاع غزة، وتبني خيار المقاومة، فهي إستراتيجية وليست هدفًا، ولا تغني عن وضع البرامج والأهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة.

هل يتجاوز اليسار المأزق؟

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وفقدان اليسار الظهير الدولي القوي، وانهيار التضامن العربي، وخسارة العراق الذي وقع تحت الحصار، ثم تعرض للعدوان والاحتلال الذي بذر بذور تقسيمه طائفياً، وفقدان اليسار للظهير العربي عندما اندلع الربيع العربي وانتهى إلى ما انتهى إليه، وما أدى إليه من انهيار معظم الأنظمة العربية التي كانت حليفة لليسار الفلسطيني، خصوصاً سوريا وليبيا.

كما تعمق مأزق اليسار منذ توقيع اتفاق أوسلو الذي عمق مأزق اليسار الفلسطيني، الذي ظهر أكثر وأكثر بمأزق هوية ودور ما أدى إلى تراجع وزنه إلى حد أن مختلف فصائل اليسار لم تحصل سوى على 5 نواب من 132 نائباً في انتخابات العام 2006. وأشارت الاستطلاعات التي أجريت قبل إلغاء الانتخابات التشريعية في العام الماضي إلى أن معظم الكتل التي شكلتها فصائل اليسار لم تتجاوز نسبة الحسم، كما أن مختلف المحاولات لتوحيد اليسار أو لتشكيل تجمع ديمقراطي قد فشلت مثلما فشلت المحاولات للنهوض بكل فصيل على حدة. كما اقتصر دور اليسار في التغطية على ما تتفق عليه فتح وحماس من دون لعب دور مبادر على أساس رؤية قادرة على إنهاء الانقسام في سياق إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية قبل أن تستكمل عملية انهيارها.

ولعل ما يمنع اضطلاع اليسار بدوره أنه لم يبلور بديلاً متكاملًا نظريًا فكريًا سياسيًا كفاحيًا اقتصاديًا اجتماعيًا ثقافيًا، بل بقي يدور ويتذبذب ما بين الموالة والمعارضة، ما بين الوطني والطبقي والأيديولوجي، وما بين رفض أوسلو والتعاطي مع مخرجاته، وما بين القومي والوطني والأممي، وهذا جعل اليسار وكأنه يكتفي بتسجيل موقف للتاريخ أكثر ما كان قادرًا على بناء بديل وطني ديمقراطي شامل، وهناك حاجة لمثل هذا الدور؛ لأن من الصعب إنهاء الانقسام وإنقاذ القضية الوطنية من مخططات التصفية دون نهوض اليسار بدور فاعل على مختلف المستويات والأصعدة نظريًا وعمليًا.

خلاصة: يتوجب على اليسار القيام بالمراجعة العميقة التي طالما طالب بها واستخلص الدروس والعبر، وإجراء التجديد والتغيير اللازم، وبلورة بديل متكامل يتناسب مع هويته وخبراته ومرجعياته. وهذه المراجعة لا يجب أن تقتصر على أعضاء الفصائل اليسارية، بل لا بد أن يشارك بها مختلف المهتمين بالفكر اليساري وبإحياء دور اليسار بمن فيهم أصحاب المصلحة من الفقراء والطبقات المستغلة.

الوحدة الوطنية الغائب الأكبر

على الرغم من تزايد التهديدات والمخاطر وسقوط الإستراتيجيات المعتمدة تواصل الانقسام وتعمق وتم إفشال المبادرة الجزائرية كما يظهر في التعامل مع إعلان الجزائر، الذي تم تمريره مجاملة للقيادة الجزائرية، وهذا يعود إلى استمرار عدم الاهتمام فعليًا بالاتفاق على البرنامج الوطني برنامج القواسم المشتركة، باعتباره مفتاح أبواب الوحدة المغلقة، حيث لاحظنا كيف تم الاتفاق على حذف بند الحكومة من إعلان في الجزائر جراء الخلاف على تضمينه التزام الحكومة بالشرعية الدولية وعدم قبول الرئيس بأن تتضمن العبارة القبول بالقرارات الدولية التي تحقق الحقوق الفلسطينية. فيما يعني أنه يريد استمرار الالتزام بشروط اللجنة الرباعية، على الرغم من أن هذه اللجنة ماتت سريريًا منذ سنوات عديدة، وفعليًا منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا. ولا بد من تجاوز لتسهيل تحقيق الوحدة الوطنية.

أكدنا مرارًا وتكرارًا أنه من دون استيعاب أسباب فشل الحوارات والمبادرات والاتفاقات التي استهدفت إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة وأهمها عدم الإيمان بالشراكة، وعدم قطع حبل الأوهام والرهانات الخاسرة على هذا الحلف أو ذاك أو انتظار التغييرات ونهوض المارد العربي أو الإسلامي أو الدولي، والتركيز على جانب مثل تشكيل الحكومة تارة أو الانتخابات تارة أخرى أو على المنظمة تارة ثالثة، وإهمال الترابط بين الملفات المختلفة تارة رابعة؛ حيث

لن يتقدم أي ملف ما لم تتقدم الملفات الأخرى. في حين دراسة الحالة تدل أن حل الرزمة الشاملة التي تقوم على المبادئ والمصالح وتوازن القوى ويخرج بها الجميع منتصرًا بلا غالب ولا مغلوب، والتي تطبق بالتوازي والتزامن، وتستند أساسًا إلى المشروع الوطني وأسس الشراكة، وتحديد إستراتيجية ومرجعية للمقاومة ولكافة أشكال العمل السياسي والنضالي، وتغيير السلطة لتصبح أداة لخدمة البرنامج الوطني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل فورًا على إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات الوزارية والأمنية، وتشكيل هيئة أو إطار قيادي مؤقت في المرحلة الانتقالية إلى حين تشكيل مجلس وطني جديد بالانتخابات حيثما أمكن، وبالتوافق على أسس ومعايير وطنية ومهنية حينما يتعذر إجراء الانتخابات.

إن استمرار الانقسام وفشل الجهود لإنهائه، ومواصلة الحكم الانفرادي لحركة حماس في قطاع غزة، وكذلك تزايد دور العشائر واستخدام العنف لحل الخلافات ساهم في ظل ضعف السلطة والقضاء.

خاتمة

تأسيسًا على ما تقدم، فإنه يجب أن تكون الأولوية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أساس وطني وديمقراطي وشراكة حقيقية، لا يمكن إفشال المخططات والمؤامرات التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، ولا التقدم على طريق تحقيق الأهداف والحقوق الفلسطيني من دون وحدة رؤية ومؤسسة وقيادة وإستراتيجية.

فقد تآكلت وتقادمت وترهلت مؤسسات النظام السياسي بمختلف مكوناته، داخل السلطة والمنظمة والفصائل والاتحادات والنقابات، وهي بحاجة إلى عملية تغيير جوهرية تدرك أن التغيير عملية وليس مجرد قرار، فعلى سبيل المثال، أصبحت السلطة عبئًا على النظام الفلسطيني، ولكن لا يمكن الاستنتاج فورًا بأن الحل يكمن في حل السلطة أو عدم منع انهيارها، بل السعي لتغيير السلطة لبناء بديل منها، وهذا بحاجة إلى سنوات، ولكن يجب أن تكون النتيجة النهائية واضحة، وإذا قامت قوات الاحتلال بحل السلطة تكون براعم هذا البديل بالظهور. فالأوضاع الناجمة عن عشرات السنين لا يمكن إنهاؤها مرة واحدة، ولكن ضمن عملية كاملة مثابرة، تعرف أين تقف وكيف تصل إلى ما تريد.

من أجل مواجهة المخاطر المتعاضمة على القضية الفلسطينية جراء قرب تشكيل أسوأ حكومة إسرائيلية وأكثرها تطرفًا، ولأن الوضع لا يحتمل الانتظار لحين تحقيق الوحدة توفير كل أشكال التعاون والتنسيق والتكامل خصوصًا محليًا ومن تحت لفوق ومن فوق لتحت وأفقياً وبينياً وكلما كان ذلك ممكناً، فإن الأولوية ينبغي أن تعطى للأسس أدناه كإطار موجه للعمل الوطني في المدى المباشر.

- توفير مقومات الصمود والمقاومة، لأن الوضع يشير إلى أننا نمر في مرحلة دفاع استراتيجي، وهذا يتطلب التركيز على بقاء القضية حية وعلى التواجد الشعبي على أرض الوطن وتعزيز الهوية الوطنية والحفاظ على المكتسبات وإحباط المخططات المعادية.

في هذا السياق، من الضروري توفير مقومات الصمود، خصوصًا في المناطق المعرضة للعدوان والاستيطان والتهجير والتمييز والفصل العنصري، وبخاصة في المسجد الأقصى المبارك والمقدسات والقدس والمناطق المصنفة (ج)، وقطاع غزة المحاصر، ومناطق النقب والجليل.

- إن المقاومة حقٌ وواجبٌ، ولكنها ستكون مثمرة إذا جاءت ضمن استراتيجية واحدة وخاضعة لقيادة واحدة وليست مجرد رد فعل أو عمل خاص لهذا الفصيل أو ذاك وهذه المجموعة أو تلك، ويجب أن تركز المقاومة المسلحة في هذه المرحلة أساسًا على مجال الدفاع عن النفس والتصدي للعدوان، ومواجهة قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين المسلحين، وأن يتم التركيز على المقاومة الشعبية والمقاومة؛ أي الضغط على عناصر الضعف وتحييد نقاط القوة الإسرائيلية.

- إن تغيير السلطة لكي تعيد الدور السياسي للمنظمة وتقوم بدور خدمي إداري بات أمرًا ملحا لأنها ستعرض لضغوط أكبر لتكريسها كوكيل أمنى كلية أو حلها وتشجيع انهيارها ليحل محلها الفوضى والاقتيال وسلطات محلية تقيم علاقات منفصلة مع الاحتلال.

إن السلطة بعد فشل عملية ما يسمى السلام وفي ظل استمرار التمسك بالتزامات اتفاق أوسلو ووظائفها الحالية باتت عبئًا على القضية، ولكن حلها أو انهيارها بدون توفر بديل سيؤدي إلى وضع أسوأ يسهل تحقيق المخططات المعادية بصورة أسرع وبأقل التكاليف.

- إن الحرص على الوحدة والشراكة لا يتعارض بل يتطلب النضال الشعبي والسياسي والديمقراطي، والذي يشمل تشكيل مجموعات وحركات وتنظيم مظاهرات واعتصامات، وصولًا إلى تشكيل جبهة تضم المنادين بالتغيير الهادف إلى تغيير النظام السياسي الفلسطيني بمختلف مكوناته بما يلبي الأولويات والحاجات والمصالح الفلسطينية، والنضال لحماية الحريات العامة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع، وحماية حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، وتعزيز مشاركة الشباب. والنضال من

أجل مكافحة الفساد وتحقيق تكافؤ الفرص، والدفاع عن الطبقات الفقيرة والمناطق المهمشة وتأمين مصالحها.

- إن تجويف المؤسسات في ظل الخلافات العميقة حول دورها وشرعيتها، وفي ظل استمرار وتعمق الانقسام؛ بات يجعل من الملح الاتفاق على البرنامج السياسي والمشروع الوطني تشكيل حكومة وحدة وطنية وإطار قيادي مؤقت لفترة انتقالية لحين تشكيل مجلس وطني جديد وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني حيثما أمكن، والتعيين أو ضمن توافق وطني على أساس معايير وطنية ومهنية حيثما يتعذر إجراء الانتخابات، ويمكن توزيع مؤسسات ودوائر منظمة التحرير على مختلف التجمعات الفلسطينية والبلدان العربية التي تسمح بوجودها.
- إن تشكيل حكومة فاشية والمؤشرات على احتمالات زيادة التطرف في إسرائيل في المستقبل القريب على الأقل يفترض الحسم بشكل نهائي حول عدم إمكانية استئناف المفاوضات والتوصل إلى حل وطني حتى بحدود قيام دولة فلسطينية وهذا يتطلب الإقلاع عن الأوهام والضارة والرهانات الخاسرة.
- إن البديل عن الأوهام حول إمكانية إقامة دولة فلسطينية وفق البرنامج الوطني الفلسطيني عبر المفاوضات وما سمي "عملية السلام" ليس حل الدولة الواحدة الاستعمارية العنصرية، من خلال القنبلة الديمغرافية؛ لأن استكمال إقامة "إسرائيل الكبرى" سيفتح الطريق لتهجير الفلسطينيين وليس إدماجهم في مجتمع ديمقراطي يقوم على المساواة والعدل. كما أن من الخطر استبدال إستراتيجية "حل الدولتين" بإستراتيجية التدويل أو إستراتيجية الحقوق، مع أهمية اللجوء إلى تدويل الصراع والمحاكم الدولية والمطالبة بالحقوق ولكن بوصفها أدوات ضمن الإستراتيجية الوطنية العامة، التي تتطلب التركيز على بناء أوسع وحدة شعبية وسياسية داخل الوطن وخارجه، وتوفير مقومات الصمود والمقاومة لتغيير موازين القوى بما يسمح أولاً بدحر المخططات المعادية، وثانياً بإنجازات مرحلية وإستراتيجية على طريق الحل الديمقراطي النهائي.

• إن المنطقة والعالم تتجه نحو تغييرات كبرى يمكن إن تقود الى حرب كبرى أو حروب محلية وإقليمية، ويمكن إن تقود الى تسوية كبرى أو تسويات محلية وإقليمية، ويجب اليقظة ومنع أن يكون الفلسطينيون احد ضحايا الحروب أو التسويات، بل يجب عمل كل ما من شأنه لجعل أولوية القضية الوطنية ومصالح الشعب الفلسطيني أولوية على كل شيء، وتعلو على أولويات ومصالح المحاور والأحلاف العربية والإقليمية والدولية، مع الحذر من الانحياز لمحور وإقامة العلاقات مع الجميع بقدر تجسيدها للمصالح الوطنية، وتأييد أطرافها للحقوق والأهداف الفلسطينية، وتبني سياسات لتعزيز الأمن الاقتصادي والغذائي والمائي في مواجهة الصدمات المحتملة للتغيرات والصراعات على المستوى العالمي.

• إن التمسك بوحدة القضية والأرض والشعب والرواية التاريخية وان ما يجمع الفلسطينيين اقوى وأكبر مما يفرقهم؛ يتطلب وضع رؤية تغطي كل هذه الأبعاد بدون تجاهل الخصوصيات والحاجات التي تميز كل تجمع ولكن بدون جعل الخصوصية على حساب القضية الوطنية، وهذا يقتضي البحث عن إعادة بناء المؤسسة الوطنية الفلسطينية (منظمة التحرير)، وتطوير لجنة المتابعة العليا في الداخل، وقيام أوثق تعاون وتنسيق وتكامل ما بينهما، فالمشروع الاستعماري الجذري المعادي وحد الشعب الفلسطيني سابقًا ومفترض أن يوحد الشعب الفلسطيني في مواجهته الآن وفي المستقبل.

• إن التحضير لانتقال سلمي وديمقراطي ووطني للسلطة بعد شغور منصب الرئيس في السلطة والمنظمة يتطلب توافقًا وطنيًا كخطوة تحضيرية لإجراء انتخابات يختار فيها الشعب صاحب الصلاحيات من يرأسه، وتختار فيها منظمة التحرير المعاد بناء مؤسساتها من يرأسها، فهي ليس مسألة تخص فصيل وحده، ولا يمكن حلها في ظل حل المجلس التشريعي بإحالتها إلى مؤسسات مختلف عليها، ومطعون بها.

- تكتسب قضية الأسرى أهمية خاصة في ظل اعتقال آلاف الفلسطينيين لفترات طويلة، منهم حوالي ألف معتقل إداري، وفي ظل تصاعد حملات الاعتقال اليومية، خاصة هذا العام، والتي تطال الأطفال النساء وكبار السن؛ ما يوجد وضع إستراتيجية خاصة لكيفية التعامل مع الأسرى لتحديدهم وفضح انتهاكات إسرائيل للقوانين الدولية التي تنظم التعامل مع الأسرى.